مجتمع

فيضانات تخلّف 19 قتيلاً في ميانمار

كشفت سلطات ميانمار، الجمعة، أن ما لا يقل عن 19 شخصاً لقوا حتفهم، بعد أن تسببت أمطار غزيرة في حدوث فيضانات في العاصمة نايبيداو ومناطق محيطة بها. ونقل عناصر إنقاذ نحو 3600 شخص إلى مناطق أكثر أمناً على متن قوارب. ويحتاج نحو ثلث سكان ميانمار، البالغ عددهم 55 مليون نسمة، إلى مساعدات إنسانية، لكن وكالات الإغاثة لا تستطيع العمل بسبب قيود ومخاطر أمنية. وتسببت موجة من الطقس السيئ الناجم عن الإعصار ياغي، الذي يعد أقوى عاصفة تضرب آسيا، في مقتل أكثر من 230 شخصاً في فيتنام وتايلاند. (رويترز)

عطل يقطع الكهرباء عن الملايين في السنغال

شهدت السنغال، مساء الخميس، انقطاعاً واسعاً للتيار الكهربائي قلما يحدث في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، إثر عطل في محطة كهرباء في العاصمة دكار. وقالت شركة الكهرباء الوطنية (سينيليك)، إن العطل «تسبب بانقطاع على مستوى البلاد للشبكة المترابطة. هذه المرة الأولى منذ سنوات». وعادت الخدمة إلى مناطق عدة من دكار ومدن أخرى في وقت لاحق. وكثيراً ما شهد قطاع الكهرباء في السنغال انقطاعات متكررة بلغت ذروتها في عامي 2010 و2011، لكنها أصبحت أقل تواتراً بعد تحديث البنية التحتية للطاقة. (فرانس برس)

دفن الناشطة عائشة نور إزغي إيجي

وصل جثمان الناشطة التركية الأميركية عائشة نور إزغي إيجي إلى مطار إسطنبول، أمس الجمعة، وسط مراسم مهيبة بعد أسبوع من مقتلها برصاصة في الرأس على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة. واصطف حاكم إسطنبول ومسؤولون آخرون أمام النعش الملفوف بالعلم التركي، بينما وقف أفراد من الشرطة بالزي الرسمي حول النعش. وصلى الحضور صلاة الجنازة في مطار إسطنبول على الجثمان الذي وصل جواً خلال الليل من تل أبيب عبر باكو عاصمة أذربيجان. وقُتلت عائشة (26 سنة) خلال مشاركتها في تظاهرة ضد التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. وقال مكتب حاكم إسطنبول، إن جثمان الناشطة الراحلة نقل جواً إلى مدينة إزمير بعد انتهاء المراسم. ومن المقرر تشييع جنازتها اليوم السبت، في مدينة ديديم الساحلية على بحر إيجة، حيث تعيش أسرتها. واعترفت إسرائيل بأن قواتها أطلقت النار على عائشة، وهي أميركية من أصل تركي تلقت تعليمها في واشنطن، مشيرة إلى أن الواقعة حدثت عن غير قصد في أثناء احتجاج شابته أعمال عنف. وقالت واشنطن إن الواقعة «غير مقبولة»، فيما أعلنت أنقرة عزمها طلب إصدار مذكرات اعتقال دولية ضد من يتحملون المسؤولية عما تسميه «قتلاً متعمداً». وقال وزير العدل التركي، يلماز تونج، إن مكتب المدعي العام في أنقرة يجري تحقيقاً حول «المسؤولين عن استشهاد وقتل أختنا عائشة».

(رويترز)

صلاة الجنازة على عائشة نور إزغي إيجي بمطار إسطنبول (عيسى تيرلي/ الأناضول)

الأردن: أكبر حصة نسائية في مجلس النواب

عمّان ـ **أنور الزيادات**

صعدت الانتخابات البرلمانية في الأردن هذا العام بنسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب إلى نسبة غير مسبوقة، إذ حصلت 27 سيّدة على مقاعد في المجلس من أصل 138 مقعداً، بزيادة قدرها 12 مقعداً مقارنة مع المجلس السابق، فيما بلغت نسبة مشاركة النساء في عملية الاقتراع 47,8%، بحسب الهيئة المستقلّة للانتخاب. تعدّ النائبة عن حزب تقدم رند الخزوز أصغر أعضاء مجلس النواب عمراً، إذ لم تتجاوز 29 سنة، وتقول لـ«العربي الجديد»: «نسعى إلى أخذ دور في المجلس الجديد، وأن نكون على قدر الطموحات والآمال في الرقابة والتشريع. الشباب الأردني مثابر ومبادر، ومنظومة التحديث السياسي أعطت مجالاً أكبر لمشاركة المرأة، أولاً من خلال اشتراط أن يكون 20% من أعضاء تأسيس الحزب سيدات، ووجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل على القائمة، ثم تخصيص 18 مقعداً ضمن نظام الكوتا للسيدات».

وترى الخزوز أن «عدم فوز السيدات بالتنافس في القوائم المحلية يرجع إلى ترسّبات ثقافة المجتمع الذكوري، فيما منح القانون السيدات فرصة أكبر في التنافس على القائمة الحزبية، وسمح للمرأة بالتنافس على القوائم المحلية، وأتوقع أن تكون مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة أكبر، وأن تحرز المزيد من المقاعد. كبرلمانية شابة، سأحاول بذل كل الجهد لتمثيل الشعب والدفاع عن مصالحه وحقوقه، والانخراط في العمل التشريعي بفاعلية. مشاركة الأحزاب كانت مدخل الشباب للوصول إلى البرلمان، ونحن قادرون على أن نكون في صدارة مشهد العمل السياسي، والمشاركة الحقيقية في صنع القرار».

بدورها، تقول النائبة نور أبو غوش (37 سنة)، من جبهة العمل الإسلامي، لـ«العربي الجديد»، إن «قانون الانتخاب الجديد مثّل خطوة مهمة على طريق التحديث السياسي، وقد تعاملنا معه بإيجابية، فأي خطوة باتجاه تمكين الشباب، وإيجاد مقاعد أكثر للمرأة هي خطوة على الطريق الصحيح. أثبتت المرأة قدراتها في المجالس السابقة، وستُثبت قدرتها في هذا المجلس، سياسياً وفكرياً وثقافياً».

وتوضح: «أنا عضو هيئة عليا في القطاع الشبابي للحزب، وكنا نعمل بجدية قبل تعديل القوانين على تمكين المرأة والشباب، ومنحهم الفرصة، فالنظام الداخلي ينصّ على أن تكون رئيسة القطاع النسائي ورئيس القطاع الشبابي أعضاء في المكتب التنفيذي، وهو أعلى سلطة في الحزب. برز وجود المرأة في الانتخابات الأخيرة والانتخابات السابقة، وهناك نية لتأخذ المرأة دورها في مختلف الفعاليات والنشاطات، وهذا يزيد من ثقة النساء بقدرتهم على تقديم الأداء المطلوب داخل البرلمان».

وحول عدم فوز النساء في القوائم المحلية، تلفت أبو غوش إلى ضرورة زيادة التوعية والتثقيف المجتمعي، مشيرة إلى أنه «لا تزال هناك أفكار حول كون المرأة غير جديرة سياسياً، وأحياناً يعيقها التمييز ضدها، كما تعيقها الأمور المالية عند الترشح، فالانتخابات تحتاج إلى تمويل كبير. الأهم حالياً هو أداء المرأة داخل البرلمان، فإذا كانت قادرة على إثبات نفسها، فسيفتح هذا الباب أمامها في الانتخابات المقبلة. معظم النساء فضّلن (الكوتا) كونها الطريق الأسهل للوصول إلى البرلمان، لأنها تضمن للمرأة عدم المنافسة الداخلية في القوائم المحلية، لكن الأرقام التي حصلت عليها النساء في مختلف القوائم مؤشر على ثقة المواطنين». بدورها، تقول الباحثة في جمعية معهد تضامن النساء، زهور الغرايبة، لـ«العربي الجديد»: «وصول 27 سيدة إلى مجلس النواب رقم مهم، إذ يشكل 19,5% من مجموع الأعضاء، وهذا الرقم ضعف العدد في المجلس السابق، لكن ما يلفت النظر إلى أنه بالرغم من الإصلاح التشريعي، لم تنجح أي سيدة عبر التنافس الحرّ. لو تمت قراءة الأرقام التي حصلت عليها السيدات داخل الكتل الانتخابية لوجدنا أن بعض المرشحات كن سبب نجاح الكتل، إذ حصل كثير من المرشحات على أصوات أعلى من المرشحين. نجحت 18 مرشحة على نظام الكوتا، وهذا الرقم يمكن البناء عليه مستقبلاً». وترى الغرايبة أن «وصول ستة شبان تحت 36 سنة إلى البرلمان دليل على ثقة الشعب بالشباب، ويمكن أيضاً البناء على هذا الرقم مستقبلاً بعد اختبار هذه التجربة في أعمال مجلس النواب. النواب الشباب يحملون مسؤولية كبيرة تتمثل في نقل هموم وقضايا الشباب إلى مراكز صنع القرار».

«كوتا» السيدات

فتح قانون الانتخاب الجديد الباب أمام النساء للوصول إلى مجلس النواب الأردني، بعدما اشترط وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل على القائمة الحزبية، وكذلك ضمن المرشحين الثلاثة التالين، مع تخصيص 18 مقعداً ضمن نظام «الكوتا» للسيدات، مقارنة بـ 15 مقعداً في المجلس السابق.

تحقيق

دفع اشتداد المعارك في مدينة الخرطوم بحري، وهي الضلع الشمالي للعاصمة السودانية المثلثة، الآلاف من السكان إلى مغادرتها خلال الأيام الماضية، في رحلة نزوح مجهولة الوجهة

الخرطوم بحري
سودانيون مجبرون على موجات نزوح جديدة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

شهدت مدينة الخرطوم بحري، على مدار الأسبوع الماضي، اشتباكات وقصفاً مدفعياً متبادلاً بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وكانت المعارك أكثر كثافة في مناطق شمال المدينة، مثل حطاب والكدرو وغيرهما، وهي مناطق تعيش بالأساس أوضاعاً إنسانية كارثية منذ أشهر بسبب نقص الغذاء وانقطاع خدمات المياه والكهرباء والاتصالات، فضلاً عن انتشار الأمراض.

وحاولت العديد من الأسر الصمود وعدم مغادرة منازلها بسبب عدم قدرة الغالبية العظمى منها على تحمل التكاليف المالية للنزوح إلى المناطق الآمنة، أو لحماية منازلها من السرقة والنهب كما حدث في أحياء أخرى تركت فيها الأسر منازلها، لتكتشف لاحقاً نهبها بالكامل، وهذا ما حدث في مناطق جنوب الحزام، وشرق النيل، وأمبدة، والكلاكلة.

وادت الحرب المتواصلة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، التي اندلعت في الخامس عشر من إبريل/نيسان 2023، إلى مقتل ما يزيد عن 20 ألف شخص، ونزوح ولجوء أكثر من عشرة ملايين آخرين، أغلبهم من سكان العاصمة الخرطوم، كما دمرت الاشتباكات المسلحة البنية التحتية، وأخرجت غالبية المستشفيات عن الخدمة.

تحكي رجاء عبد الله البشير، وهي ممن غادروا مدينة الخرطوم بحري، لـ«العربي الجديد»، قصتها مع الحرب والنزوح، وتقول: «حينما اندلعت الحرب في العام الماضي، كنت أعيش مع أسرتي في منزلنا بحي الحلفايا شمالي المدينة، والذي غادرناه في الأيام الأولى من الحرب إلى حي نبتة البعيد نسبياً في تلك الفترة عن مناطق تركز المعارك، غير أن تلك الحال لم تدم طويلاً، إذ لاحقتنا المعارك إلى نبتة، فانتقلت الأسرة مجدداً إلى منطقة الأحامدة، وهي تقع بالقرب من معسكرات خاصة بالجيش السوداني».

تضيف: «عاشت أسرتي نحو ثلاثة أشهر في الأحامدة، قبل أن تتعرض المنطقة للقصف المدفعي من قبل الدعم السريع، وخلال تلك الفترة، انقطعت الكهرباء لدرجة قضى فيها الأهالي على جميع أشجار المنطقة، التي جرى قطعها لاستخدامها حطباً لطهي الطعام، كما عانت جميع الأسر خلال تلك الفترة من نقص الغذاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية، إلى درجة شراء دقيق منتهي الصلاحية، فيما لم يكن يصل إلى المنطقة أي نوع من المساعدات الإنسانية، مع استمرار تزايد الخطر بسبب بالقصف المستمر، وحصار المنطقة».

تتابع البشير: «بدأت قوات الدعم السريع تهاجم المدنيين، وسمعنا بمقتل أناس في الأسواق، لذا قررت أسرتي النزوح مجدداً من المنطقة في رحلة محفوفة بالمخاطر استخدمنا فيها عربات (الكارو)، وحينها شعرت بأننا نعيش في القرون الوسطى، وقادتنا تلك الرحلة أولاً إلى قرية اسمها الحسانية، ومنها إلى قرية الفكي هاشم، وصولاً إلى نهر النيل الذي عبرناه إلى أم درمان عبر قوارب نهرية صغيرة، ولم نكن الأسرة الوحيدة النازحة، بل كانت معنا عشرات الأسر في ذلك اليوم، وكلها جاءت من شمال مدينة بحري».

استقرت أسرة البشير في شمال أم درمان، التي كانت أكثر المناطق أمناً في جميع أنحاء العاصمة الخرطوم، وتؤكد رجاء أنه بعد وصولهم إلى أم درمان لم يجدوا أي اهتمام من المسؤولين، وأن أسرتها كانت محظوظة لأن لديها القدرة المالية على دفع كلفة إيجار منزل، فيما بقيت أسر كثيرة في العراء، وباتت بعض لياليها في وسط المزارع، وتوضح أنها على تواصل مع عدد كبير، فقررت مع العديد من عائلات المنطقة المغادرة، ونزحنا بداية سيراً على الأقدام لمسافات طويلة، وصولاً إلى منطقة عبرنا منها نهر النيل بالقوارب، لنصل إلى مناطق شمال أم درمان، ومن هناك تفرقنا، فالبعض حل ضيفاً على أقربائه، وآخرون اختاروا التوجه إلى مخيمات النزوح المزدحمة. لا يوجد أدنى اهتمام من قبل السلطات المحلية أو المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، ومساهماتهم أهل الخير وحدها تدعم النازحين، لكنها محدودة للغاية».

من حي شمبات العريق، يتحدث الشاب إبراهيم أحمد عن مخاطر استمرار استهداف المدنيين خلال المعارك، وعن الأزمة الإنسانية الحادة، حيث يعاني الناس من نقص الأدوية، ومن تفشي أمراض مثل الكوليرا والتيفوئيد والحميات، ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن «الكثير من الأسر ترفض الخروج من الحي التاريخي، لكنها مستهدفة بكل الأشكال، حتى إن المخيمات التي باتت هي الأخرى معرضة للنهب من قبل قوات الدعم السريع». وفي آخر بياناتها، لخصت غرفة طوارئ الخرطوم بحري، وهي أحد الأجسام التطوعية، الوضع في كل مناطق مدينة الخرطوم بحري بأنه أقرب إلى الكارثة الصحية والإنسانية، إذ ينتشر في الأحياء عدن من الأوبئة مثل التيفوئيد والملاريا، مع انعدام الأدوية، خصوصاً المضادات الحيوية والمحاليل الوريدية، وحثت الجميع على التعاون والتكاتف من أجل إنقاذ المدنيين.

في منطقة جنوب الحزام، جنوبي الخرطوم، يواجه السكان مشكلات مماثلة، ومن هناك يقول عمر سيد أحمد لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع كارثية، خاصة مع نقص الغذاء والارتفاع الخيالي في أسعار السلع الأساسية، وتفشي الكوليرا والملاريا وملتحمة العين، وندرة العلاج.

ويوضح عمر: «تعمل المطابخ الجماعية المجانية قدر استطاعتها، لكنها غير قادرة على سد حاجة جميع الأسر، كما يؤدي انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة منذ مارس/آذار الماضي إلى مشكلات إضافية، وسعر برميل المياه مؤشر واضح على الأزمة، إذ وصل سعره إلى سبعة آلاف جنيه سوداني، عدد قليل من الأسر غادر خلال الأيام الماضية إلى مناطق أخرى، لكن غالبية الأسر لم تستطع فعل ذلك لقلة المال».

ويقول الناشط الإنساني أحمد قمبيري إن أعداد النازحين من شمال مدينة الخرطوم بحري كبيرة، وتفوق قدرة بقية المناطق على استيعابها، ما يجعل الحصول على منزل بالإيجار فكرة شديدة التعقيد، إذ ارتفعت كلفة إيجار البيوت والشقق إلى أرقام تصل إلى 400 ألف جنيه، بعد أن كانت المنازل تمنح للنازحين بالمجان في بداية الحرب.

يضيف قمبيري لـ«العربي الجديد»: «عانى النازحون كثيراً للوصول إلى شمال أم درمان، وواجههم خلال رحلات النزوح مشكلات عديدة، لكن بعد وصولهم، فوجئوا بمشكلات أخرى مثل عدم القدرة على استئجار منازل، وتوفير الطعام اللازم لعائلاتهم، وعدم توفر العلاج، وإن توفر أي من ذلك، فإنه يكون بمقابل مالي يفوق قدرتهم، كما لم يجدوا فرصاً في مخيمات الإيواء لازدحامها، خاصة بعد اندلاع القتال في ولايات مثل سنار والنيل الأزرق، وتأثر مناطق أخرى بالفيضانات والأمطار، ما اضطر بعض سكان المدينة للعودة إلى منازلهم، علماً أنهم نزحوا بالأساس نظراً لانتشار الجيش في أم درمان، وتوفر بعض الخدمات الصحية، وخدمات الكهرباء والمياه».

ويوضح الناشط الإنساني السوداني: «المنظمات الخيرية لم تتمكن من تقديم المساعدات لجميع النازحين، وكذا المطابخ الجماعية المعروفة محلياً باسم (التكايا). أدير مبادرة خيرية لتوزيع المواد الغذائية على النازحين والمتضررين، لكننا لم نتمكن من مساعدة أسر عديدة طرقت بابنا بسبب الأعداد الكبيرة، وقلة الداعمين، الذين تأثر كثيرون منهم أيضاً بظروف الحرب».

نازحون سودانيون بلا وجهة محددة (فرانس برس)

10,000,000
عدد النازحين واللاجئين منذ بداية الحرب في السودان، والكثير منهم من سكان العاصمة الخرطوم.

مراحيض من بلاستيك أو نايلون للمهجّرين في غزة

تعدّ المراحيض العامة من التحديات الصعبة التي يواجهها المهجّرون في قطاع غزة يومياً، في ظل ضيقها وانعدام النظافة فيها وانعدام وجود شبكات الصرف الصحي وغياب الخصوصية

ينبي مطيحا ومرحاضه في غزة (دعاء البلبل/ الأناضول)

غزة ـ **علاء الحلو**

ينتظر الفلسطيني زيد الكيلاني، وهو من حي الكرامة غربي مدينة غزة، دوره للدخول إلى مرحاض بلاستيكي عام أنشئ بطريقة بدائية وسط خيام المهجّرين في معسكر دير البلح لخدمة عشرات الأسر المهجرة من جحيم العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ويتسبّب الاكتظاظ الشديد في أعداد المهجّرين، جراء التهديدات الإسرائيلية المتلاحقة والمتزايدة لمناطقهم ومربعاتهم السكنية، في ضعف الخدمات المقدمة إليهم في مختلف المجالات، وفي مقدمتها الخدمات المعيشية الأساسية المتمثلة في توفر الطعام والماء والمراحيض والمتطلبات اليومية.

في الوقت الحالي، تضم مناطق التهجير نحو مليوني فلسطيني خسروا أو تركوا بيوتهم بفعل التهديدات الإسرائيلية والقصف المتواصل والمجازر غير المتوقفة، وسط أوضاع إنسانية معقدة تتعدم فيها أدنى متطلباتها المعيشية اليومية. ويوضح زيد الكيلاني في حديثه لـ«العربي الجديد» أنه أجبر على النزوح من منطقة سكنه في اليوم الثالث للعدوان، إلا أنه انتقل إلى منزل عائلة زوجته في حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة على اعتبار أن أمد التصعيد لن يطول، وأنه سيرجع إلى بيته خلال أيام، إلا أن ذلك لم يحدث. هُجّر مجدداً برفقة أقاربه إلى مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، من دون أن يتمكنوا من اصطحاب أي من مستلزماتهم الأساسية، وقد اضطروا إلى شراء نسبة كبيرة منها بأسعار مرتفعة.

ويتحدّث الكيلاني عن العقبات التي واجهته وأسرته منذ بدء التهجير المتكرر، الذي وصل إلى سبع مرات. ويقول: «أصعب تلك الأزمات يتمثل في إيجاد مرحاض، سواء داخل البيوت التي انتقلنا إليها وكانت مكتظة بالمهجرين أو الخيام التي تفتقر إلى مراحيض وسط الكم الكبير من العائلات المهجرة». دفع التهجير المتواصل وعدم توفر الشقق السكنية والمحال مئات المهجرين للتوجه إلى المدارس ومراكز الإيواء المكتظة التي تواجه الأزمة نفسها، فيما انتقل البعض الآخر لإنشاء خيام خشبية وبلاستيكية، ليبدأ فصل جديد من المعاناة المتمثلة في انعدام وجود شبكات الصرف الصحي، نتيجة إنشاء تلك المخيمات على أراض زراعية أو غيرها، لا تتوفر فيها الخدمات اليومية والضرورية.

أزمة المراحيض العامة بدأت منذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي

يضطر المهجرون إلى تشارك المراحيض التي تفتقر إلى النظافة

ويقول الفلسطيني أمجد محمد علي، وهو من حي النصر غربي مدينة غزة، إن أزمة المراحيض العامة بدأت منذ الأيام الأولى للعدوان بفعل الأعداد الهائلة للمهجرين في بقع جغرافية محددة. وتزامنت مع أزمات أخرى تمثلت في النقص الشديد لمياه الاستخدام اليومي، والتي من شأنها تنظيف تلك المراحيض الجماعية كثيرة الاستخدام، بسبب الإغلاق الإسرائيلي للمعابر وقطع إمدادات المياه والكهرباء لتشغيل المضخات التي توصل المياه.

ويلفت علي إلى أزمة أخرى، وهي منع دخول مواد التنظيف مع زيادة الطلب عليها، أو دخولها بنسب بسيطة لا يمكنها تغطية الطلب المتزايد، الأمر الذي تسبب بارتفاع أسعارها أكثر من 20 ضعفاً، في الوقت الذي يعاني الفلسطينيون من أوضاع اقتصادية صعبة بفعل فقدان مصادر دخلهم.

ويوضح محمد أنّه بسبب عدم وجود مراحيض في الأراضي التي تضم مخيمات اللجوء، تُنشأ مراحيض جماعية مؤقتة من الخشب والنايلون، فيما يُحفر في الأرض بجوارها لتصريف المياه العادمة، في ظل بعد تلك المخيمات عن شبكات الصرف الأساسية. وتنعدم في تلك المراحيض الصغيرة أدنى درجات النظافة بسبب نقص المياه ومواد التنظيف.

وتقول الفلسطينية سهاد أبو سعدة، المهجرة من حي الشجاعية شرقي مدينة غزة نحو منطقة المشاعلة غرب مدينة دير البلح، إنها تشعر بالقلق في تلك المراحيض العامة، نظراً للاكتظاظ الشديد ورداءة تجهيزها بأدوات بدائية.

وتلفت أبو سعدة، في حديثها لـ«العربي الجديد»، إلى أن صغر مساحة تلك المراحيض، التي لا تتجاوز المتر أو المتر ونصف المتر في أفضل الأحوال، لا يمكنها من تلبية احتياجاتها أو احتياجات أطفالها الثلاثة، خصوصاً في ظل اضطرارهم إلى التغسيل المتواصل بسبب الرمال والأتربة والوحل الذي يغطي طرقات الخيام المتجاورة.

في هذا الإطار، يتحدث الطبيب المتخصص في الأمراض الجلدية وائل حسونة عن مدى شناعة تأثيرات العدوان الإسرائيلي على مختلف النواحي المعيشية، ويقول لـ«العربي الجديد» إن العامل الأشد خطورة في قضية الازدحام يرتبط باضطرار المهجرين إلى تشارك المراحيض في مخيمات اللجوء، والتي تفتقر إلى النظافة والصيانة بفعل الاستخدام المتواصل، الأمر الذي تسبب بانتشار العديد من الأمراض، ومن أبرزها الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، كالجرب والطفح الجلدي وقمل الرأس وجدري الماء.

عصابات السويد تخترق الشرطة ومؤسسات الدولة

تمر السويد التي تعاني من موجات عنف وقتل متصاعدة منذ عشر سنوات في مرحلة حرجة مع المافيا المحلية التي تخوض «حرب عصابات» غير مسبوقة

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يعيش السويديون في صدمة منذ كشفت صحف محلية أن عصابات الجريمة المنظمة تخترق الشرطة عبر الالتحاق بأكاديمياتها. وأفادت تقارير أمنية وإعلامية بأن زعيم إحدى أكبر العصابات الذي يُعرف باسم «فراولة»، واسمه الحقيقي إسماعيل عبده، تبنى أسلوب المافيا الأميركية في زرع عملاء لعصابته داخل الشرطة. ويلعب عبده دوراً مركزياً في الحرب القائمة في الشارع مع «الثعلب الكردي»، واسمه راوة مجيد الذي يحمل الجنسية السويدية، ويدير عصابة من تركيا.

وبينما أظهر فيلم «العراب» أن زعيم المافيا الأميركية دون كورليوني دفع المال لرجال شرطة فاسدين، وضع «فراولة» خطة مختلفة لاختراق الشرطة السويدية عبر تجهيز شابين من أصول مهاجرة لتنفيذ مهمة اختراق الشرطة عبر الالتحاق بصفوفها. واوضحت وسائل إعلام سويدية أن الشابين قدمتا طلبين للانضمام إلى كلية ضباط الشرطة، واجتازتا الامتحانات وشروط القبول. ما يعني ذلك أن الشابين أكملتا معظم التدريبات الخاصة بالشرطة، واطلعتا على أساليب عملها وكيفية متابعة العصابات، وأمور حساسة أخرى.

وواجه مسؤولو الشرطة السويدية صدمة كشف الفحص الروتيني لخلفية المتخرجين الذين يستعدون للانضمام إلى العمليات الميدانية، انتماء الشابين إلى عصابة «فراولة»، وارتباط إحداهما بعلاقة حميمة معه. ولم تكن الصدمة أقل حين كشفت صحيفة «داغنس نيهيتر» أن الشابين استطاعتا خلال أشهر من خضوعهما للتدريب في كلية الشرطة خداع الجهاز الأمني، والتواصل في شكل منتظم مع العصابة لنقل معلومات حساسة إليها بهدف تأكيد أنهما أصبحتا جزءاً من جهاز الشرطة في السويد. في سياق متابعة خبراء ما يصفونه بأنها «حرب عصابات دموية»، يعتقدون أن ما يظهر هو «رأس جبل الجليد» فحسب أو العالم السفلي للجريمة المتفاقمة في المجتمع الذي كان يوصف قبل 20 سنة بأنه «الأكثر أماناً». في حين يعتبر اليوم من بين الأكثر احتضاناً للعنف في شمال أوروبا.

وقبل عام 2014 لم يكن تصنيف المواطنين على أساس الخلفيات القومية معروفاً في السويد، أي القول إن الأفراد ينتمون إلى أصول محددة، إذ كانت تستخدم عبارة «المواطنين الجدد» في تسمية اللاجئين والمهاجرين حديثي العهد في البلد الإسكندنافي. واستقبلت السويد في ذروة موجة اللجوء إلى أوروبا عام 2015 نحو 163 ألف أجنبي خلال أسابيع قليلة، ثم شددت مراقبة الحدود مع جارتها الدنمارك لمنع تدفق مزيد من المهاجرين إلى أراضيها، وبات الحديث الآن عن الخلفيات الإثنية أكثر انتشاراً في صفوف السياسيين ووسائل الإعلام، وأصبح معسكرا اليمين القومي والشعبوي يتنافسان على إظهار التشدد مستفيدين من استعار حرب العصابات، وتأثيرها على المزاج العام السويدي. وبالكاد يمر أسبوع من دون أن يفقد أشخاص حياتهم وسط دوامة الحرب على أسواق المخدرات والممنوعات التي تشمل كل المدن والمناطق، ومن بينها في ضواحي العاصمة استوكهولم. وأفقدت المنافسة الوحشية والدموية أبرياء كثيرين لا علاقة لهم بطرفي الانتقام حياتهم بالرصاص والتفجيرات والسكاكين، وكان بعضهم عابري سبيل أو داخل بيوتهم، ووقع آخرون ضحية اختلاط هوياتهم على مرتكبي الجرائم.

في 10 إبريل/ نيسان الماضي كان ميكال البالغ 39 سنة، وهو من أصل بولندي، متجهاً مع ابنه البالغ 12 سنة على دراجتين هوائيتين في نفق للمشاة إلى مسبح قريب من مكان سكنهما في ضواحي استوكهولم، وصادفا أفراداً يافعين ينتمون إلى عصابة محلية تصرفوا بطريقة مهينة معهما.

نزل ميكال عن الدراجة بعدما طلب من ابنه أن يقف بعيداً، وتلاسن مع أربعة شبان في شأن تصرفاتهم وترويجهم المخدرات في المنطقة، علماً أنه كان قد اتصل بالشرطة مرات، وقدم شكاوى ضد ترويج المخدرات في منطقة سكنية تضم أطفالاً، باعتبار أن هذه الانتهاكات لا توفر بيئة مناسبة لنشأة الصغار.

ولم يتقبل أفراد العصابة حديث ميكال، وسحب أحدهم سلاحاً نارياً وأطلق النار على الأب أمام ابنه، وفرّ مع زملائه بعدما تأكدوا من مقتل ميكال. واتصل الابن نفسه بالشرطة للإبلاغ عن مقتل والده بالرصاص أمام عينيه.

ما جرى للطفل فجّر غضب السويديين والسكان من أصول مهاجرة الذين يرفضون أن تسيطر عصابات تشكل أقلية في المجتمع على تجمعاتهم، وتجعلها بؤرة للجريمة المنظمة.

تشير تقارير الشرطة السويدية إلى أنه في أغسطس/ آب الماضي، تم الاشتباه في تورط ما يصل إلى 93 طفلاً تحت سن 15 عاماً في جرائم قتل في السويد خلال العام الماضي. ويعد الرقم أكثر بثلاثة أضعاف مما كان عليه في العام الذي سبقه. وبدأت تنتشر أعمال العنف والانتقام بين العصابات في الجارة الدنمارك، وشهدت شوارعها مؤخراً استهداف شبان من عصابات السويد لمنافسيهم، ما أثار سجالاً أمنياً وسياسياً بسبب توسع العنف. وتعرب السلطات النرويجية عن مخاوف مماثلة. وتطالب السلطات في استوكهولم بتسليم «فراولة» من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة التي فر إليها، ويدير منها عصابته في السويد. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، دفعت موجة عنف أودت بـ12 قتيلاً بينهم رجل ضرير في العقد السابع أصيب بأعيرة نارية، وأيضاً شابة من أصول عربية كانت في مدخل مقر سكنها الذي استهدفته تفجير، جهاز الاستخبارات (سابو) إلى استنتاج أن «السويد لم تكن غير آمنة إلى هذا الحدّ منذ الحرب العالمية الثانية». وقياساً بعدد سكانها ومستوى الجرائم المرتكبة فيها، أصبحت السويد تتصدر الدول الأوروبية في حوادث الجريمة المنظمة وعمليات إطلاق النار والتفجيرات.

وفي المتوسط يُقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً سنوياً في السويد. ووصل الرقم إلى 62 قتيلاً عام 2022، كما أصيب عشرات ضمن مئات من عمليات إطلاق النار والتفجيرات والطعن ارتبطت بـ«حرب العصابات» وعملياتها الانتقامية. وشهد عام 2023 وحده أكثر من 100 انفجار مرتبط بالعصابات التي تضع عشرات الآف الأفراد من مختلف الأعمار، وتجنّد بعضهم في سن الـ 12، وتسلّحهم في سن الـ 14. وفيما باتت أجواء الأسلحة النارية والمتفجرات جزءاً من يوميات عنف العصابات الذي يصيب مختلف ضواحي وأحياء المدن السويدية، يتتالى سقوط قصر دون سن الـ18 الذين تجذبهم العصابات لتنفيذ عمليات ترويع وحراسة وقتل، باعتبار أن قانون العقوبات مخفف في حق هذه الفئة العمرية. وتقدّر الشرطة في السويد عدد أفراد العصابات بـ 62 ألف عضو على الأقل. وكان «فراولة» و«الثعلب الكردي» يتزعمان عصابة «فوكستروت» قبل أن يحصل انشقاق في صفوفها، وتتصاعد المعركة بين الطرفين من التنافس على سوق المخدرات والأفراد إلى استهداف أفراد في أسرهما. ووصل ذلك إلى حدّ استهداف والدة كلا الزعيمين، وحصول عمليات إطلاق النار في إسطنبول وانتقرة في تركيا ضمن دائرة عنف متواصل منذ سبتمبر/ أيلول الماضي الذي أطلق عليه اسم «أيلول الأسود» بسبب كثرة عمليات إطلاق النار والقتل والتفجير التي شهدها بعد مقتل والدة إسماعيل عبده. وعموماً لا ينحصر اختراق وتسلل العصابات في السويد بالشرطة، بل يمتد إلى أجهزة أخرى، بينها مصلحة الضرائب التي تعد مهمة للعصابات من أجل تسهيل عمليات التحايل وغيرها، وأيضاً مصلحة الهجرة والخدمات القنصلية.

محققون في موقع جريمة بالعاصمة استوكهولم (الديز وبكلوند/ فرانس برس)

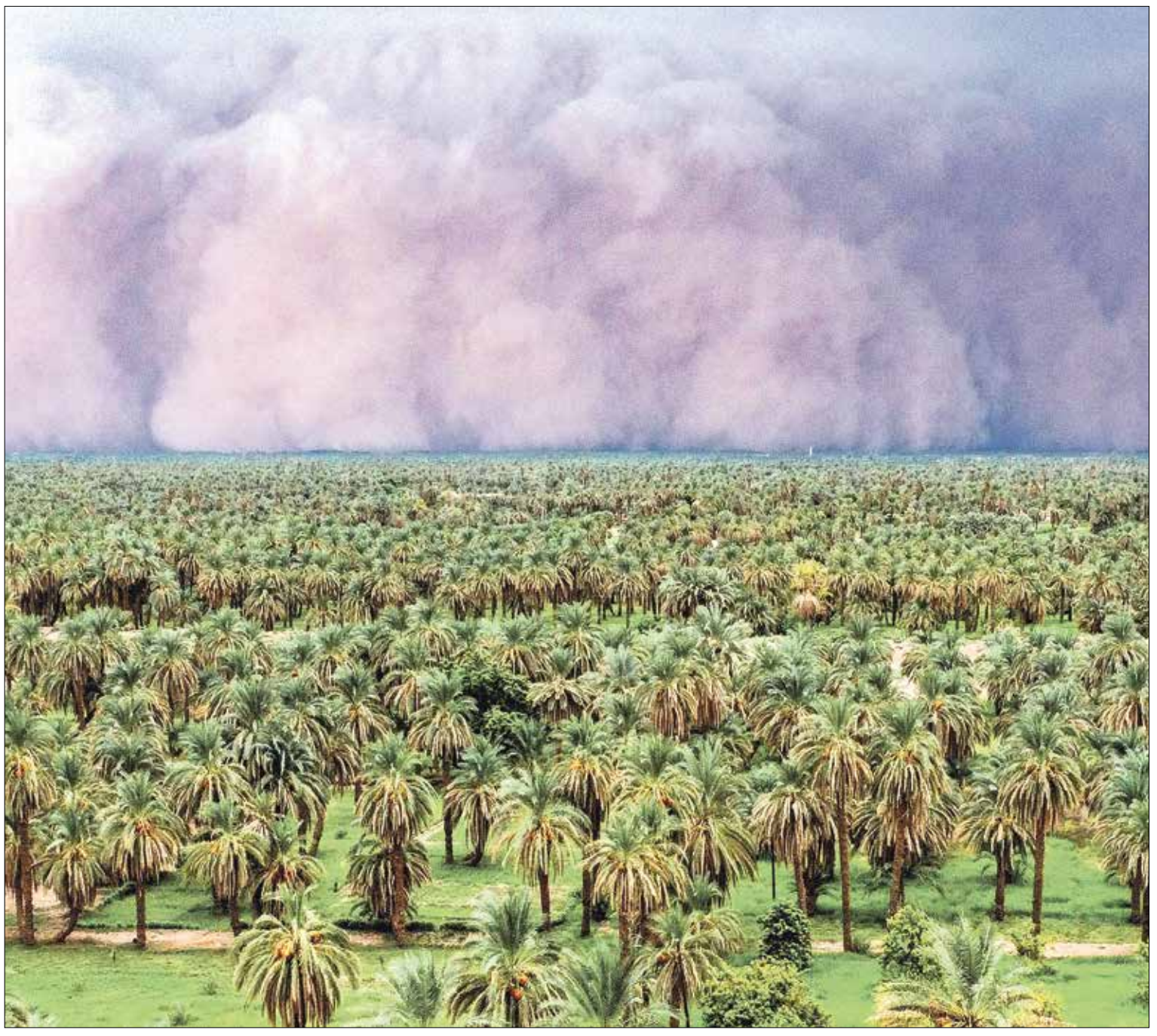

سحابة غبار فوق بساتين نخيل في دنقلا شمال السودان (فرانس برس)

حرب الطبيعة

السودان أرض خصبة لكل أنواع الخراب

إذا كان عدم القدرة على إسكات صرخات الأطفال والنساء أحد مشاهد الحرب المندلعة منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023 في السودان، فهو يتكرر أيضاً في مواجهة أبناء البلاد المساكين المآسي الإنسانية لحرب الطبيعة عليهم في ظل متغيّرات مناخية يشهدها كوكب الأرض.
في الأسابيع الأخيرة تتالت الأخبار السيئة حول أضرار خلفتها الأمطار والسيول والفيضانات في السودان، والتي حركت كوارث لاحقت النازحين من الحرب، وأطلقت مياهاً جارفة بارتفاع أمتار في بعض المناطق قتلت عشرات ودمّرت مئات المنازل وسدود، كما خلقت بؤراً لأمراض وللسعات عقارب وثعابين هربت بدورها من المياه، وباتت مصدر خطر.
كل أنواع النكبات البيئية تحصل في السودان، ويبدو أن لا مجال لاحتواء المخاطر، في ظل الوقوع في فخ الحرب التي قد يكون حلّها حتى أسهل من خلال طاولة حوار ربما، في حين يبدو أن لا تفاهم على المدى المنظور بين البشرية والطبيعة التي ترد على إساءات العقود السابقة بفيضانات وجفاف وعواصف ترابية، وانجرافات أرضية، وما لا حصر له من كوارث.
ويبدو أن السودان أرض خصبة لحرب الطبيعة، في حين أن شعبه لا يقوى على تحمّل أي شيء خارج عن مألوف الحياة العادية فقط، والتي أصبحت صعبة جداً بين ناري الحرب وانتفاضة الطبيعة على الإنسان بحسب ما تفيد حقائق السير على طريق الخراب.
(العربي الجديد)

مشروع مياه لمحاربة الجفاف في بورتسودان (فرانس برس)

انهيار سد «اربعات» ادى لجرف شاحنتين (فرانس برس)

يعبران السيول (فرانس برس)

ماساة منزل (فرانس برس)

يحمل كرتونة مساعدات طبية (فرانس برس)

تعقيم ضد الامراض في القضارف (فرانس برس)